

جُزْءٌ فِيهِ:

تَخْرِيجُ حَدِيثِ:

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ  
مَيْبُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ

؛ وَهُوَ حَدِيثٌ شَاذٌ

تَخْرِيجُ:

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ

جُزءٌ فيه:

تخريج حديث:

(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ  
مَيْبُوتَةً وَهُوَ مُخْرِمٌ)

؛ وَهُوَ حَدِيثٌ شَاذٌ

حُقوقُ الطبعِ مَحفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel\_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

جُزءٌ فِيهِ:

تَخْرِيجُ حَدِيثِ:

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ  
مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ

؛ وَهُوَ حَدِيثٌ شَدِيدٌ

تَخْرِيجُ:

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حَفِظَهُ اللَّهُ وَعَمَّا

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### رَبِّ يَسْرٍ

### الْمُقَدِّمَةِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا؛ مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.  
وَبَعْدُ،

هَذَا جُزْءٌ حَدِيثِيٌّ فِي بَيَانِ حَالِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ)، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

\* جَمَعْتُ فِيهِ طُرُقَ، وَرِوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ، مَعَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا جَرَحًا وَتَعْدِيلًا، وَبَيَانَ عِلَلِهَا وَالْحُكْمِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ لَمَّا كَانَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ لَا يَعْرِفُونَ صَحِيحَ الْحَدِيثِ مِنْ ضَعِيفِهِ.

أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْجُزْءِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ، وَأَنْ يَقْبَلَ مِنِّي هَذَا الْجُهْدَ، وَيَجْعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، وَأَنْ يَتَوَلَّانا بِعَوْنِهِ، وَرِعَايَتِهِ إِنَّهُ نِعْمَ الْمَوْلَى، وَنِعْمَ النَّصِيرُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فَوْزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيُّ الْأَثَرِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسْرٍ، وَأَعْنِ، وَاخْتِمِ بِخَيْرٍ وَعَافِيَةٍ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى أَنَّ الْمُحْرَمَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ، أَوْ يُزَوَّجَ، وَبَيَانُ عِلَّةِ حَدِيثِ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ)، وَأَنَّهُ شَاذٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ».

حَدِيثٌ مَعْلُومٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ١٦٥)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤١٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٨٤٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٥٣٨٦)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٩١)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٩٦٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٣٧)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٣٦٣)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ٢٨٠)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٠٣)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٦٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤١٣١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٢٢٨)، وَالْقَطِيعِيُّ فِي «جُزْءِ الْأَلْفِ دِينَارٍ» (ص ٣٠٢)، وَالرَّافِقِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (ص ٩٩)، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (٣٠١)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ١ ص ٣٩٦)، وَالحَاكِمُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٩١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٦٦)، وَفِي

«مَعْرِفَةُ السُّنَنِ» (ج ٧ ص ٥١٧)، وَفِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣١)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٩)، وَفِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ»<sup>(١)</sup> (ج ١٤ ص ٥٠٩)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (٥١٨)، وَالطَّبَالِيسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٦١١)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى» (٤٢٣) مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الشَّعْنَاءِ: جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: أَبَانَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ».

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ٥٠٩)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٤٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٨٤٢)، وَ(٨٤٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣٨٠٩)، وَ(٥٣٨٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٣٦ وَ ٣٤٦)، وَالذَّارِقُطِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٦٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٤ ص ٢٨٠)، وَفِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (ج ٢ ص ٢٦٠)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (٥١٥)، وَ(٥١٦)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٣٣٤)، وَ(ج ٥ ص ١٢١)، وَ(ج ١١ ص ٢١ وَ ٢٢)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٢)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٤ ص ١١١)، وَفِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٩)، وَتَمَامُ الرَّازِيِّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ٢ ص ٢٣٣)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٢ ص ٥٩٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١١

(١) سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِ الطَّحَاوِيِّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ٥٠٩)؛ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، فَكَانَ هَكَذَا: عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَتَبَّهَ.

ص ٢٧٥)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٣ ص ١٢٥)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (٩٥٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣١) مِنْ طُرُقٍ عَنِ عِكْرَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ».

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨٣٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣١٨٩)، وَ (٣٨٠٨)، وَ (٣٨١٠)، وَ (٥٣٨٥)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٩١ وَ ١٩٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ١٦٩)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣٣٠ وَ ٣٦٢)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٦٥٦)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ١١٢)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ١ ص ٣٤٩)، وَابْنُ هِشَامٍ فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» (ج ٣ ص ٤٢٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١١٢٩٧)، وَفِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٤٨٧)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٩)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (٥١٧)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤١)، وَفِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٤ ص ١١١)، وَفِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٦)، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُتَخَبِّ مِنَ الْمُسْنَدِ» (٥٨٤)، وَالطُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (ج ٣ ص ١٢٠٣)، وَالْحِنَائِيُّ فِي «الْحِنَائِيَّاتِ» (ج ١ ص ١٦٥)، وَالرَّافِقِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (ص ٩٩)، وَابْنُ الْمَأْمُونِ فِي «الْفَوَائِدِ الْمُتَّقَاةِ عَنِ الشُّيُوخِ الْعَوَالِي» (١٩)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٢٠٢)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٨٢٢)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (٣٠٨٦)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (٥٤٣)، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (٣٠١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي



«المُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢٥)، وَالْأَبْرُقُوهُيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ص ٣٨٥)، وَتَمَّامُ الرَّازِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ٢ ص ٢٣٢)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٣٦ ص ٤٢٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢١٢)، وَفِي «دَلَائِلِ النَّبَوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣٢)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ٥٠)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٤٤١)، وَالسُّبْكِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ص ٣٩٢)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٣ ص ١٥٨)، وَفِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٦٥)، وَخَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْقُرَشِيِّ فِي «الرَّقَائِقِ وَالْحِكَايَاتِ» (ص ١٩٦)، وَالْبَحِيرِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ق/٢٨/ط)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٢٩٣)، وَالنَّفَّاسُ فِي «فَوَائِدِ الْعِرَاقِيِّينَ» (ص ٦١)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْآثَارِ» (ج ٧ ص ١٧٧ وَ ١٧٨)، وَابْنُ الشَّرْقِيِّ فِي «أَحَادِيثَ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ص ١٣٥)، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٥٠)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٨ ص ١٣٦)، وَالْخُلْدِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ١٥٩ وَ ١٨٤)، وَابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْأَمَالِيِّ» (٩٣)، وَابْنُ رَاهَوِيَّهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (٨٠٥)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢٥٦)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٨١) مِنْ طُرُقٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما بِهِ.

قُلْتُ: فَهَذَا الْحَدِيثُ مَعَ كَوْنِهِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، فَقَدْ عَدَّهُ الْعُلَمَاءُ بِأَنَّهُ غَلَطٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَأْخُذُوا بِهِ، لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَخْطَأَ فِيهِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ، وَرَجَّحُوا عَلَيْهِ حَدِيثَ: مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْهَلَالِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لِأَنَّهَا صَاحِبَةُ الْقِصَّةِ، وَيُؤَيِّدُهُ: حَدِيثُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي أَنَّ الْمُحْرَمَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ.<sup>(١)</sup>

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٣ ص ٤٣٢): (وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى رِوَايَةِ: ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لِأَنَّهَا هِيَ الْمَنْكُوحَةُ، وَهِيَ أَعْلَمُ بِالْحَالِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا). اهـ.

فَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «وَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَزْوِيجِ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ».

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٤٥)، وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢١٢) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَدْ كَانَ السَّلْفُ يُخَطِّئُونَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ.<sup>(٢)</sup> وَقَدْ رُوِيَ مِنْ وَجْهِهِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٦ ص ١٠٩): (حَدِيثٌ: مَقْطُوعٌ صَحِيحٌ). اهـ.

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٤ ص ٦٣٠ و ٦٣١).

(٢) وَأَنْظَرُ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ١٦٦).

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٥)، وَفِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٧)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «تَنْقِيحِ التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٤).  
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ٣ ص ١٣١٥)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٥) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَسْلَمَةَ ثَنَا إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ سَعِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأُمَوِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ص ٣٨٨).  
وَأَخْرَجَهُ الْخُلْدِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ١٩٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَمَادٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: «أَوْهَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي مَيْمُونَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ مُحْرَمٌ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْحَاكِمُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٩٢): «وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ يُنْكِرُ هَذَا الْحَدِيثَ». يَعْنِي: حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.  
وَرَوَى الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرَمٌ». قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: (وَهُمَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِنْ كَانَتْ خَالَتُهُ، مَا تَزَوَّجَهَا إِلَّا بَعْدَ مَا أَحَلَّ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِنَّمَا تَزَوَّجَهَا حَلَالًا).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ هَكَذَا: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٣ ص ١٥٨)، وَفِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٦٥)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٦ ص ٤٢٧) وَ(ج ٥٤

ص ١٢٣)، وَالْحِنَائِيُّ فِي «الْحِنَائِيَّاتِ» (ج ١ ص ١٦٥)، وَخَيْمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْقُرَشِيُّ فِي «الرَّقَائِقِ وَالْحِكَايَاتِ» (ص ١٩٦)، وَالطُّيُورِيُّ فِي «الطُّيُورِيَّاتِ» (ج ٣ ص ١٢٠٣ وَ ١٢٠٤)، وَتَمَّامُ الرَّازِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ٢ ص ٢٣٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣٢)، وَفِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢١٢)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (ج ١ ص ٢٨٦)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٣٩٣) كُلُّهُمْ ذَكَرُوهُ، مَعَ قَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَيْضًا. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٣ ص ١٥٨): (هَكَذَا فِي الْحَدِيثِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ؛ فَلَا أَدْرِي أَكَانَ الْأَوْزَاعِيُّ يَقُولُهُ، أَوْ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ). وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١١ ص ٢٦٥): (أَظُنُّ الْقَائِلَ «قَالَ سَعِيدٌ»: عَطَاءً، أَوْ الْأَوْزَاعِيَّ).

وَذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٥). وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي ثِقَّةٌ عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَزْعُمُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَكَذَبَ، وَإِنَّمَا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ فَكَانَ الْحِجْلُ وَالنِّكَاحُ جَمِيعًا، فَشُبِّهَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ». وَإِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٦)، وَابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنَّهَائَةِ» (ج ٦ ص ٣٩٠).

وَالْحَدِيثُ أَنْكَرَهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَلَيَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٨ ص ١٣٥).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَقَدْ حَسَّنَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٦ ص ١١٠).

قُلْتُ: وَمَقْصُودُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ بِقَوْلِهِ: «كَذَبَ»؛ أَي: أَخْطَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَهُوَ لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ.

وَالْأَثَرُ صَحَّحَهُ: الْإِمَامُ أَحْمَدُ، كَمَا فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ (ج ٩ ص ١٦٦) - فَتْحُ

الْبَارِي، وَرِوَايَةِ الْمُرُوزِيِّ (ج ١ ص ٤٧٤ - التَّعْلِيقَةُ الْكَبِيرَةُ)، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٦٥)، وَفِي «الْتَّمْهِيدِ» (ج ٣ ص ١٥٨)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٩ ص ١٦٦).

قَالَ الْإِمَامُ الْأَثَرِمُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ج ٩ ص ١٦٥ - فَتْحُ الْبَارِي)؛ قُلْتُ: لِأَحْمَدَ

أَنَّ أَبَا ثَوْرٍ يَقُولُ: بِأَيِّ شَيْءٍ يُدْفَعُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَي: مَعَ صِحَّتِهِ، فَقَالَ أَحْمَدُ: (اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: وَهَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَمَيْمُونَةُ تَقُولُ: تَزَوَّجَنِي وَهُوَ حَلَالٌ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمُرُوزِيُّ فِي «الْمَسَائِلِ» (ج ١ ص ٤٧٤ - التَّعْلِيقَةُ الْكَبِيرَةُ):

(أَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ، فَقَالَ لَهُ الْمُرُوزِيُّ: أَنَّ أَبَا ثَوْرٍ قَالَ لِي: بِأَيِّ شَيْءٍ

يُدْفَعُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؟، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: (اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: وَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَمَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٦): (وَكَانَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: نَكَحَهَا حَلَالًا، ذَهَبَتِ الْعِلَّةُ فِي أَنْ يَثْبُتَ مَنْ قَالَ نَكَحَهَا، وَهُوَ مُحْرَمٌ بِسَبَبِ الْقَرَابَةِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٥٣٣): (وَقَدْ ذَكَرَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ مَا حَكَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ ذَلِكَ: وَهُمْ، وَحَدِيثُ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، وَهُوَ ابْنُ أُخِي مَيْمُونَةَ: يُؤَكِّدُ ذَلِكَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٦ ص ١٠٨): (وَقَدْ صَرَّحَ بِنُتُوهِمِهِ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ النَّقْلِ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَيْمُونَةَ صَاحِبَةَ الْقِصَّةِ، أَعْلَمُ بِشَأْنِهَا مِنْ غَيْرِهَا، وَقَدْ أَخْبَرَتْ بِحَالِهَا، وَبِكَيْفِيَّةِ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ الْعَقْدِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ (ج ١ ص ٤٧٤ - التَّعْلِيقَةُ الْكَبِيرَةُ)، وَقَدْ سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: (هَذَا الْحَدِيثُ خَطَأً).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٠): (السَّلَفُ طَعَنُوا فِي رِوَايَةِ: ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَذِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (٣٤٦): (وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ فَإِنَّمَا قَالَهُ بِظَنِّهِ، وَوَهُمَ فِي ذَلِكَ). اهـ

قُلْتُ: فَمَنْ رَوَى أَنَّهُ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، فَقَدْ اطَّلَعَ عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ، وَأَخْبَرَ بِهِ، لِأَنَّهُ مَعَهُ مَزِيدٌ عِلْمٍ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٢):  
(الصَّوَابُ: رِوَايَةٌ مَنْ رَوَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا). اهـ

قُلْتُ: فَالَّذِي اطَّلَعَ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، فَإِنَّهُ مَعَهُ مَزِيدٌ عِلْمٍ خَفِيَ عَلَيَّ غَيْرِهِ.  
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٤ ص ١٥٣): (وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ: رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ؛ إِلَّا عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.<sup>(١)</sup>)

\* وَرِوَايَةٌ مَنْ ذَكَرْنَا مُعَارِضَةً لِرِوَايَتِهِ، وَالْقَلْبُ إِلَى رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ أَمِيلٌ، لِأَنَّ الْوَاحِدَ أَقْرَبُ إِلَى الْغَلَطِ.

\* وَأَكْثَرُ أَحْوَالِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنْ يُجْعَلَ مُتَعَارِضًا مَعَ رِوَايَةٍ مَنْ ذَكَرْنَا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ سَقَطَ الْإِحْتِجَاجُ بِجَمِيعِهَا، وَوَجَبَ طَلْبُ الدَّلِيلِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ غَيْرِهَا.

(١) وَقَدْ تَفَرَّدَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَمْ يُوَافِقْهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَمَّا نَقْلُ ابْنِ حَجَرَ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٩ ص ١٦٦) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِضَعْفِ الْأَسَانِيدِ. وَأَنْظِرْ: «الْمُسْنَدُ» لِلْبَرْقَارِيِّ (ج ٢ ص ١٦٧)، وَ«شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ٢ ص ٢٦٩ و ٢٧٠)، وَ«السُّنَنُ» لِلدَّارَقُطَنِيِّ (ج ٣ ص ٢٦٣).

\* فَوَجَدْنَا عُمَانَ بْنَ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ، وَقَالَ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ»، فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ الَّتِي لَا مُعَارِضَ لَهَا، لِأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَنْهَى عَنْ شَيْءٍ وَيَفْعَلَهُ، مَعَ عَمَلِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ لَهَا، وَهُمْ: «عُمَرُ»، و«عُثْمَانُ»، و«عَلِيٌّ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ «ابْنِ عُمَرَ»، وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ). اهـ

قُلْتُ: فَيَبِينُ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ الْوَهْمَ إِلَى الْوَاحِدِ أَقْرَبُ مِنَ الْجَمَاعَةِ، وَأَقْلُ أَحْوَالِ الْأَثَارِ أَنْ تَتَعَارَضَ فِيهَا بَيْنَهَا، فَتَطْلُبُ الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَنْقِيحِ التَّحْقِيقِ» (ج ٣ ص ٣١٢ - الْمُغْنِي)؛ بَعْدَ مَا ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (وَقَدْ عُدَّ هَذَا مِنَ الْعَلَطَاتِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي «الصَّحِيحِ»، وَمَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْ أَنَّ هَذَا مَا وَقَعَ؛ فَلَا نِسَانَ أَعْرَفُ بِحَالِ نَفْسِهِ، فَقَالَتْ: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَلَالٌ، بَعْدَمَا رَجَعْنَا مِنْ مَكَّةَ»). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٢): (مَيْمُونَةُ أَخْبَرَتْ بِضِدِّ هَذَا، وَالْإِنْسَانُ أَخْبَرَ بِحَالِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَنْقِيحِ التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٢): (مَيْمُونَةُ قَدْ أَخْبَرَتْ بِضِدِّ هَذَا، وَهِيَ أَخْبَرَ بِحَالِ نَفْسِهَا). اهـ



وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٥٩): (وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ رُوِيَ عَنْهُ، أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٥): (رَوَى أَبُو دَاوُدَ؛ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ قَالَ: وَهَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٩ ص ١٦٦): (قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ: ذَهَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣١): (وَقَدْ خَالَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ غَيْرُهُ فِي تَزَوُّجِ النَّبِيِّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ).<sup>(١)</sup> اهـ  
قُلْتُ: وَحَدِيثُ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا حُجَّةٌ عَلَى مَا بَيْنَهُ: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَكَانَ أَوْلَى بِالْتَّقْدِيمِ.<sup>(٢)</sup>

فَعَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ». وَفِي رِوَايَةٍ: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسِرْفٍ، وَنَحْنُ حَلَالَانِ».

(١) وَانظُرْ: «شَرْحُ فَتْحِ الْقَدِيرِ» لِابْنِ الْهَمَامِ (ج ٢ ص ٣٧٥)، وَ«تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ٣ ص ١٧٣)، وَ«شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ١ ص ٤٤٣).

(٢) وَانظُرْ: «شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٤ ص ٦٣٠).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٦١)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٨٤٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٥٣٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٨٤٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٩٦٤)، وَالبَغَوِيُّ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٨٢)، وَأَحْمَدُ فِي «المُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٥)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٨ ص ٩٥)، وَالحَرَّانِيُّ فِي «تَارِيخِ الرَّقَّةِ» (ص ٦٥)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «المُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٢٢٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤١٣٤)، وَابْنُ الجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» (ج ٦ ص ١٤٣)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «المَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ١ ص ٣٩٦)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٦٦)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٦١)، وَفِي «دَلَالِئِ النُّبُوَّةِ» (ج ٤ ص ٣٣٢)، وَفِي «المَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٥١١ و ٥١٢)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ٤ ص ٣٦)، وَالإِسْمَاعِيلِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (٤١٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُسْكِلِ الأَثَارِ» (ج ١٤ ص ٥٠٩)، وَفِي «شَرْحِ مَعَانِي الأَثَارِ» (ج ٢ ص ٢٧٠)، وَابْنُ طَهْمَانَ فِي «نُسَخَتِهِ» (١٢٣)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ٣١٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الأَوْلِيَاءِ» (ج ٧ ص ٣١٦)، وَفِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» (ج ٢ ص ٦٨)، وَالخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٥ ص ٤١٠)، وَابْنُ الجَارُودِ فِي «المُتَّقَى» (٤٤٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢٦)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «المُعْجَمِ الكَبِيرِ» (١٠٥٩)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «المُسْنَدِ» (٧١٠٥)، وَالدُّوَلَابِيُّ فِي «الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ» (٥١٦) مِنْ طُرُقٍ عَن

يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ مُوَصَّلًا، قَالَ: وَكَانَتْ خَالَتِي، وَخَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ الرَّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ، وَهِيَ خَالَتُهُ - يَعْنِي: مَيْمُونَةَ -، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَهِيَ حَلَالٌ».

قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ١٠٥): (وَيَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ لَمْ يَقُلْهُ عَنْ نَفْسِهِ، إِنَّمَا حَدَّثَ بِهِ عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمُدْخَلِ إِلَى السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥١٢): (وَرَوَاهُ كَذَلِكَ مَوْصُولًا: مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ، وَهِيَ صَاحِبَةٌ الْأَمْرِ، فَهِيَ أَعْرَفُ بِنِكَاحِهَا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٦١): (فَهَذَا قَوْلُ صَاحِبَةِ الْأَمْرِ: فَهَوَّ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ غَيْرِهَا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ١٤ ص ٥١٦): (فَهَذِهِ مَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَخْبِرُ أَنَّ تَزْوِيجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِيَّاهَا، وَهُوَ حَلَالٌ، فَكَانَ مِنَ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ لِمُخَالَفَتِهِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَدْ أَخْبَرَ فِي حَدِيثِهِ أَنَّ تَزْوِيجَهُ ﷺ كَانَ إِيَّاهَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٩ ص ١٦٦): (وَعَارَضَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا، حَدِيثُ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ»؛ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ). اهـ

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٢٢٨): بَابُ ذِكْرِ تَزْوِيجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي إِحْرَامِهِ مَيْمُونَةَ، وَالْخَبْرُ الْمَعَارِضُ الْمُبِينُ تَزَوَّجَهَا، وَهُوَ حَالًا.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٥٣٢): (وَمَيْمُونَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَعْلَمُ بِشَأْنِهَا مِنْ غَيْرِهَا، وَأَخْبَرَتْ بِحَالِهَا، وَبِكَيْفِيَةِ الْأَمْرِ فِي ذَلِكَ الْعَقْدِ، وَهُوَ مِنْ أَدَلِّ الدَّلِيلِ عَلَى وَهْمِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا). اهـ

وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَنْهَاجِ» (ج ٣ ص ٥٦٦): (إِنَّ الْجُمْهُورَ أَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِأَجْوَبَةٍ: أَصَحُّهَا: أَنَّهُ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَالًا؛ هَكَذَا: رَوَاهُ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (٣٤٦): (وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي أَفْرَادِهِ مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا، وَهُوَ حَالًا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٨٢): (وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا حَالًا). اهـ

قُلْتُ: فَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَهُوَ مُعَلٌّ بِذَلِكَ، وَقَدْ أَعْلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٣)، وَأَصِفُ إِلَيْهِ حَدِيثَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي النَّهْيِ عَنِ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ.<sup>(١)</sup>

فَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكَحُ الْمُحْرَمُ، وَلَا يُنْكَحُ»<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَخْطُبُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٠٩)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٤٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٤٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٨٨)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٥ ص ١٩٢)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٩٦٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٦٤ و ٦٨ و ٧٣)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٢٩٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٢٢٦ و ٢٢٧) وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُسْتَقَى» (٤٤٤)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٤٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٦٢٣)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٤)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٦١)، (٣٦٢)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤٨٧)، وَأَبُو بَكْرِ الْعَكْرِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٦٣)،

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٤ ص ٦٢٣ و ٦٤١)، وَالتَّعْدِيلُ وَالتَّجْرِيعُ لِلْبَاجِي (ج ١ ص ٣٠١).

(٢) قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ص ٢٧٢): (الأوَّلُ): «لَا يَنْكَحُ» الْبَاءُ مَفْتُوحَةٌ، وَالْكَافُ مَكْسُورَةٌ مِنْ: «نَكَحَ يَنْكَحُ» إِذَا تَزَوَّجَ، وَقَدْ يُقَالُ: «نَكَحَ» إِذَا جَامَعَ، وَ«أَنْكَحَ» غَيْرُهُ إِذَا زَوَّجَهُ.

وَالثَّانِي: «لَا يُنْكَحُ» الْبَاءُ مَضْمُونَةٌ، وَالْكَافُ مَكْسُورَةٌ أَيْضًا، وَهُوَ مِنْ: «أَنْكَحَ يُنْكَحُ» إِذَا زَوَّجَ غَيْرَهُ، وَمَنْ لَا يَعْلَمُ يَرْوِيهِ: «لَا يَنْكَحُ وَلَا يُنْكَحُ» بِمَنْعِ الْكَافِ مِنَ الثَّانِي وَهُوَ خَطَأٌ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُ، وَلَا يُزَوَّجُ

وَالْعَسْكَرِيُّ فِي «تَصْحِيفَاتِ الْمُحَدِّثِينَ» (ص ٣٧٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٧٣٨٥)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْآثَارِ» (ج ٧ ص ١٧٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٢٦)، وَتَمَّامُ الرَّازِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ» (ج ٢ ص ٢٣٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٥ ص ٦٥)، وَ(ج ٧ ص ٢١٠)، وَفِي «السَّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٦٠)، وَالِدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٧)، وَأَبُو مُصْعَبِ الرَّهْرِيِّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ١٤٦٢)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٢ ص ١٢ و ١٣)، وَفِي «الْأَفْرَادِ» (ص ١٠٩)، وَفِي «السَّنَنِ» (ج ٣ ص ٢٦٠)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ١٤٩)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٦ ص ٣٦)، وَفِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٥)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْآثَارِ» (ج ٢ ص ٢٦٨)، وَفِي «مُشْكِلِ الْآثَارِ» (ج ١٤ ص ٥٠٦ و ٥٠٧)، وَابْنُ شَاهِينَ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (ص ٥١٩)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٦ ص ١٤٨)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٧٥٦)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٣١٥)، وَفِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٥٥٦)، وَفِي «السَّنَنِ الْمَأْثُورَةِ» (٤٧٨)، وَفِي «اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٥)، وَمَالِكُ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٣٤٨)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٣)، وَمُكْرَمُ الْبَرَّازِ فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٢٧٤)، وَابْنُ الدَّبَيْثِيِّ فِي «ذَيْلِ تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ٤ ص ٤٢٨)، وَابْنُ زِيَادٍ فِي «الزِّيَادَاتِ عَلَى كِتَابِ الْمُزْنِيِّ» (٥١٥)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (٣٢٧٧)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٧٢٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْفَضْلِ لِلْوَصْلِ» (ج ٣ ص ٨٥٣)، وَالْمُزْنِيُّ فِي «الْمُخْتَصَرِ» (ص ٢٧٧)، وَالْحَاكِمُ فِي

«مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٩١)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْأَمْثَالِ» (١٠٨١)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢٥٠)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٢٨١) مِنْ طَرِيقِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِيهِ بِهِ.

وَعَنْ نَبِيِّهِ بْنِ وَهْبٍ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ أَرَادَ أَنْ يُنْكَحَ ابْنَهُ طَلْحَةَ؛ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ فِي الْحَجِّ، وَأَبَانَ بْنُ عُثْمَانَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ الْحَاجِّ، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ أَبَانَ إِنِّي قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْكَحَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ، فَأُحِبُّ أَنْ تَحْضُرَ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ أَبَانُ: أَلَا أَرَاكَ عِرَاقِيًّا جَافِيًّا<sup>(١)</sup>، إِنِّي سَمِعْتُ: عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُنْكَحُ الْمُحْرَمُ، وَلَا يُنْكَحُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ١٠٣١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (١٨٤٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣٨١١)، وَ(٣٨١٢)، وَ(٥٣٩٠)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٧٠)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ٢٢٧)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٧ ص ٢٥٠)، وَمُصْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ١١٠) مِنْ طَرِيقِ عَنِ نَبِيِّهِ بْنِ وَهْبٍ بِهِ.

(١) قَوْلُهُ: «عِرَاقِيًّا»، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: «أَعْرَابِيًّا»، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ جَاهِلٌ بِالسُّنَّةِ.

وَأَنْظُرْ: «الْمِنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ١٩٤).

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ يَنْهَى النَّبِيَّ ﷺ الْمُحْرِمَ أَنْ يَتَزَوَّجَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ، وَجُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ، وَغَيْرِهِمْ.<sup>(١)</sup>

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٢٥): (فَقَدْ عَمِلَ بِذَلِكَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ ﷺ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٢٦): بَعْدَمَا ذَكَرَ آثَارَ الصَّحَابَةِ فِي إِبْطَالِ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ: (وَهُؤُلَاءِ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ ﷺ لَمْ يَقْدُمُوا عَلَى إِبْطَالِ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ، وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا، إِلَّا بِأَمْرِ بَيْنٍ، وَعِلْمٍ أَطَّلَعُوهُ رَبَّمَا يَخْفَى عَلَى غَيْرِهِمْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٤١): (أَنَّ أَكَابِرَ الصَّحَابَةِ ﷺ، قَدْ عَمِلُوا بِمُوجِبِ حَدِيثِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَإِذَا اخْتَلَفَتِ الْآثَارُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ نَظَرْنَا إِلَى مَا عَمِلَ بِهِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَلَمْ يُخَالَفَهُمْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فِيمَا بَلَّغْنَا؛ إِلَّا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وَقَدْ عَلِمَ مُسْتَنَدَ فَتْوَاهُ.

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٤ ص ١٥٣)، وَ«الْإِسْتِذْكَارُ» لَهُ (ج ٤ ص ١١٨)، وَ«الْقَبَسُ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (ج ٢ ص ٥٦٤)، وَ«التَّحْقِيقُ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٦ ص ١٤٠)، وَ«الْمُعْنَى» لِابْنِ قُدَّامَةَ (ج ٣ ص ١٥٨)، وَ«الْمُنْهَمُ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٤ ص ١٠٥)، وَ«الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ١٩٤)، وَ«شَرْحِ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٤ ص ٦٢٥ وَ٦٤١)، وَ«الْفَتَاوَى» لَهُ (ج ٢٠ ص ٣١٠ وَ٣١١)، وَ«إِتْحَافُ السَّادَةِ الْمُتَّقِينَ» لِلزَّيْدِيِّ (ج ٥ ص ٣٣٨).



\* وَعَلِمَ أَنَّ مَنْ حَرَّمَ نِكَاحَ الْمُحْرِمِ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ يَجِبُ الْقَطْعُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ عَنْ عِلْمٍ عِنْدَهُ خَفِيَ عَلَى مَنْ لَمْ يُحَرِّمَهُ.

\* فَإِنَّ إِثْبَاتَ مِثْلِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ لَا مَطْمَعَ فِي دَرْكِهِ بِتَأْوِيلٍ أَوْ قِيَاسٍ، وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَعْلَمُ بِاللَّهِ، وَأَخْشَى مِنْ أَنْ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ، بِخِلَافِ مَنْ أَبَاحَهُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُسْتَنَدُهُ الْإِكْتِفَاءُ بِالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ ظَهَرَ لَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُسْتَنَدٌ آخَرَ مُضْطَرِبٌ. اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اِخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» (ص ١٤٥): (وَعُثْمَانُ ﷺ مُتَقَدِّمُ الصُّحْبَةِ، وَمَنْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَهَا مُحْرِمًا لَمْ يَصَحِّبْهُ إِلَّا بَعْدَ السَّفَرِ الَّذِي نَكَحَ فِيهِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَإِنَّمَا نَكَحَهَا قَبْلَ عُمَرَةَ الْقُضَيْيَّةِ... وَمَعَ حَدِيثِ: عُثْمَانَ مَا يُوَافِقُهُ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا بُدَّ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَى النَّصِّ، وَتَرْكِ الْإِجْتِهَادِ عِنْدَ وُجُودِ النَّصِّ. (١)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٦٥): (وَإِخْتَلَفَ أَهْلُ السِّيَرِ فِي تَزْوِيجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: ابْنُ شِهَابٍ: أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، وَقَالَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى: تَزَوَّجَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَالْأَوَّلُ: أَصَحُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ: عُثْمَانَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ). اهـ

(١) وَأَنْظَرِ: «الْمُنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٩ ص ١٩٤).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «نَاسِخِ الْحَدِيثِ» (ص ٣٤٦): (الْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَإِنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْقِدَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ، وَلَا لِغَيْرِهِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْأَثَارِ» (ج ٧ ص ١٧٩): (خَبَرُ يَزِيدَ عَنِ مَيْمُونَةَ هُوَ الْحَقُّ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُمْ مِنْهُ، بِلَا شَكٍّ لَوْ جُوهَ بَيِّنَةٍ: أَوْلَاهَا: أَنَّهَا رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَعْلَمُ بِنَفْسِهَا مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِاخْتِصَاصِهَا بِتِلْكَ الْقِصَّةِ دُونَهُ؛ هَذَا مَا لَا يَشُكُّ فِيهِ أَحَدٌ.

وَتَانِيهَا: أَنَّهَا رَضِيَ اللهُ عَنْهَا كَانَتْ حَيَّةً امْرَأَةً كَامِلَةً؛ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يَوْمئِذٍ ابْنَ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ وَأَشْهُرٍ؛ فَبَيْنَ الصَّبَطَيْنِ فَرْقٌ لَا يَخْفَى.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِنَّمَا تَزَوَّجَهَا فِي عُمُرَةِ الْقَضَاءِ، هَذَا مَا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَانِ، وَمَكَّةُ يَوْمئِذٍ دَارُ حَرْبٍ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٢): (فَهَذَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالزُّهْرِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَعَامَّةُ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ، وَهُمْ: أَعْلَمُ النَّاسِ بِسُنَّةِ مَاضِيَةٍ، وَأَبْحَثُهُمْ عَنْهَا، قَدْ اسْتَبَانَ لَهُمْ أَنْ الصَّوَابَ: رِوَايَةُ مَنْ رَوَى، أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا). اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ ثَبَتَ حَدِيثُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ لِأَوْجُهٍ؛ وَهِيَ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ حَدِيثَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَا اضْطِرَابَ فِيهِ، وَلَا مُعَارِضَ لَهُ.

الثَّانِي: أَنَّ حَدِيثَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ نَاقِلٌ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْإِبَاحَةُ.

الثَّالِثُ: أَنَّ حَدِيثَ عُمَانَ رضي الله عنه كَانَ بَيْنَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ لِحَاجَةِ الْمُحْرَمِينَ إِلَى بَيَانَ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ، فَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، لِأَنَّهُ كَانَ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَقَبْلَ فَرْضِ الْحَجِّ، وَلَمْ تَكُنْ أَحْكَامُ الْحَجِّ قَدْ مُهِّدَتْ، وَلَا مَحْظُورَاتُ الْإِحْرَامِ قَدْ بَيَّنَّتْ.

الرَّابِعُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ الْكِرَامَ قَدْ عَمِلُوا بِمُوجِبِ حَدِيثِ عُمَانَ رضي الله عنه، فَيَجِبُ الْقَطْعُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَنْ عِلْمٍ عِنْدَهُمْ خَفِيَ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْرَمْهُ.

الخَامِسُ: أَنَّ نَقْلَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ النَّهْيَ عَنْ تَزْوِيجِ الْمُحْرَمِ أَصَحُّ مِنْ نَقْلِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَمْصَارِ، وَهُمْ: أَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ، وَكَانَ عِنْدَهُمْ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوْلَى مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ أُمِرْنَا بِاتِّبَاعِهِمْ بِإِحْسَانٍ.

السَّادِسُ: أَنَّ الْإِحْرَامَ يُحْرَمُ جَمِيعَ دَوَاعِي النِّكَاحِ؛ مِثْلَ: الْمُبَاشَرَةِ، وَالْقُبْلَةِ، وَالزَّيْنَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ لِكَيْ لَا يَقَعَ الْمُحْرَمُ فِي الْجَمَاعِ، وَعَقْدُ النِّكَاحِ مِنْ أَسْبَابِهِ وَدَوَاعِيهِ، فَوَجِبَ أَنْ يُمْنَعَ مِنْهُ، وَيُعْمَلَ بِحَدِيثِ عُمَانَ رضي الله عنه.<sup>(١)</sup>

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٤٢):  
(وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى هَذَا عِلْمًا وَرِثُوهُ مِنْ زَمَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ إِلَى زَمَنِ أَحْمَدَ وَنُظَرَائِهِ، وَإِذَا اعْتَصَدَ أَحَدُ الْخَبْرَيْنِ بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ كَانَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ فِي أَصَحِّ الْوُجْهَيْنِ، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ فِي مَوَاضِعَ.

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٤ ص ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢).

\* وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ اعْتَصَدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانُوا قَدْ رَوَوْا هُمْ الْحَدِيثَ، فَإِنَّ نَقْلَهُمْ أَصَحُّ مِنْ نَقْلِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَمْصَارِ، وَهُمْ: أَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ مِنْ سَائِرِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ.

\* وَكَانَ عِنْدَهُمْ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ أَمَرْنَا بِاتِّبَاعِهِمْ بِإِحْسَانٍ مَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ غَيْرِهِمْ). اهـ

قُلْتُ: وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَنْ رَوَى أَنَّ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهَمَّا حَلَالَانِ أَكْثَرُ، وَأَحَادِيثُهُمْ أَثْبَتُ مَعَ ثُبُوتِ الرَّوَايَةِ عَنْ مَيْمُونَةَ، وَهِيَ صَاحِبَةُ الْقِصَّةِ، وَحَدِيثُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ خَالَ عَنِ الْمُعَارِضِ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الِاسْتِذْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٥٩): (فَإِنَّ الْأَثَارَ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا أَتَتْ مُتَوَاتِرَةً... وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَابْنِ شِهَابٍ، وَجُمْهُورِ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ، يَقُولُونَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَنْكِحْ مَيْمُونَةَ إِلَّا وَهُوَ حَلَالٌ.

\* وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَكَحَ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ؛ وَحَدِيثُهُ بِذَلِكَ صَحِيحٌ نَابِتٌ مِنْ نِكَاحِ مَيْمُونَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَارِضًا مَعَ رِوَايَةِ غَيْرِهِ... فَإِنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُحْرِمِ، وَقَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ» وَلَا مُعَارِضَ، لَهُ لِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي نِكَاحِ مَيْمُونَةَ قَدْ عَارَضَهُ فِي ذَلِكَ غَيْرُهُ). اهـ

قُلْتُ: فَيَسْقُطُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ، لِأَنَّ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَعْلَمَ بِنَفْسِهَا مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَحَدِيثُهَا أَوْلَى بِالْتَّقْدِيمِ لَوْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَبِيرًا، فَكَيْفَ وَقَدْ كَانَ صَغِيرًا، وَالْكَبِيرُ أَضْبَطُ مِنَ الصَّغِيرِ<sup>(١)</sup>، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

قُلْتُ: وَقَدْ خَطَأَ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ هَذَا؛ وَبَيَّنَّا إِنَّهُ وَهَمَّ بِأَدْلَةٍ كَثِيرَةٍ، كَمَا سَبَقَ ذَلِكَ.<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٤ ص ٢٢٨): (وَأْتَفَقَ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةُ عَلَى الْعَمَلِ بِحَدِيثِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِمَّا يُؤَيِّدُ صِحَّتَهُ، وَثُبُوتِ الْعَمَلِ بِهِ عِنْدَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، يَدْفَعُ احْتِمَالَ خَطَأِ الْحَدِيثِ أَوْ نَسْخِهِ، فَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى خَطَأِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (ج ٤ ص ٦٣٠): عَنِ رِوَايَةِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَوْجُوهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهَا هِيَ الْمُنْكَوْحَةُ، وَهِيَ أَعْلَمُ بِالْحَالِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا؛ هَلْ كَانَتْ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ، أَوْ فِي غَيْرِهَا، مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمُعْنِي فِي فِقْهِ الْحَجِّ» لِبَاشْتَنْفَرٍ (ص ١٢٩)، وَ«شَرْحِ الْعُمْدَةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٤ ص ٦٣٠).  
 (٢) وَأَنْظُرْ: «فَتْحَ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٩ ص ١٦٥ و ١٦٦)، وَ«التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ٣ ص ١٥٢)، وَ«إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ٤ ص ٢٢٨ و ٢٢٨)، وَ«صَحِيحَ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» لَهُ (ج ٦ ص ١٠٧)، وَ«تَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ (ج ٣ ص ١٤٧)، وَ«مَعَالِمِ السُّنَنِ» لِلْحَطَّابِيِّ (ج ٦ ص ٥٣٢ و ٥٣٣)، وَ«التَّحْقِيقُ» لِابْنِ الْجُوزِيِّ (ج ٦ ص ١٤٥).

الثَّانِي: أَنَّ أَبَا رَافِعٍ كَانَ الرَّسُولَ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ الْمُبَاشِرُ لِلْعَقْدِ، فَهُوَ أَعْلَمُ بِالْحَالِ  
الَّتِي وَقَعَ فِيهَا مِنْ غَيْرِهِ.

الثَّلَاثُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ إِذْ ذَاكَ صَبِيًّا لَهُ نَحْوُ مِنْ عَشْرِ سِنِينَ، وَقَدْ يَخْفَى  
عَلَى مَنْ هَذِهِ سِنُهُ تَفَاصِيلُ الْأُمُورِ الَّتِي جَرَتْ فِي زَمَانِهِ؛ أَمَّا أَوَّلًا: فَلِعَدَمِ كَمَالِ  
الْإِدْرَاكِ وَالتَّمْيِيزِ، وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّهُ لَا يُدَاخِلُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ وَلَا يُبَاشِرُهَا، وَإِنَّمَا  
يَسْمَعُهَا مِنْ غَيْرِهِ، إِذَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَهُ.

الرَّابِعُ: أَنَّ السَّلْفَ طَعَنُوا فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذِهِ، فَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ سَعِيدِ  
بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: وَهَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: «تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ».  
وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: هَذَا  
الْحَدِيثُ خَطَأٌ.

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْمُرُودِيِّ: أَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ، فَقَالَ لَهُ الْمُرُودِيُّ:  
إِنَّ أَبَا ثَوْرٍ قَالَ لِي: بِأَيِّ شَيْءٍ تَدْفَعُ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: اللَّهُ  
الْمُسْتَعَانُ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: وَهَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمَيْمُونَةُ تَقُولُ: تَزَوَّجَ وَهُوَ  
حَلَالٌ.

\* فَهَذَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالزُّهْرِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي  
بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَعَامَّةُ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ، وَهُمْ: أَعْلَمُ النَّاسِ  
بِسُنَّةِ مَاضِيَةٍ، وَأَبْحَثُهُمْ عَنْهَا، قَدْ اسْتَبَانَ لَهُمْ أَنَّ الصَّوَابَ: رِوَايَةُ مَنْ رَوَى أَنَّهُ  
تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، وَكَذَلِكَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ يَقُولُ ذَلِكَ، وَهُوَ: مَوْلَاهَا.

الخَامِسُ: أَنَّ الرَّوَايَةَ بَآئِنَهُ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا كَثِيرُونَ.

وَأَمَّا الرَّوَايَةُ الْأُخْرَى: فَلَمْ تَرِدْ إِلَّا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ أَخَذُوهَا عَنْهُ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ<sup>(١)</sup>: مَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ رُوِيَ عَنْهُ «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ»؛ إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ.

\* وَإِذَا كَانَ أَحَدُ الْخَبْرَيْنِ أَكْثَرَ نَقْلَةً وَرُوَاةً: قَدَّمَ عَلَى مُخَالَفِهِ، فَإِنَّ تَطَرُّقَ الْوَهْمِ وَالْخَطَأِ إِلَى الْوَاحِدِ أَوْلَى مِنْ تَطَرُّقِهِ إِلَى الْعَدَدِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْعَدَدُ أَقْرَبَ إِلَى الضَّبْطِ وَأَجْدَرَ بِمَعْرِفَةِ بَاطِنِ الْحَالِ.

السَّادِسُ: أَنَّ فِي رِوَايَةِ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُمَا مُحْرِمَانِ<sup>(٢)</sup>، وَأَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ كَانَ بِسَرَفٍ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ، فَإِنَّ عَامَّةَ أَهْلِ السِّيَرِ ذَكَرُوا<sup>(٣)</sup> أَنَّ مَيْمُونَةَ كَانَتْ قَدْ بَانَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِمَكَّةَ، وَلَمْ تَكُنْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي عُمَرَتِهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقْدَمْ بِهَا مِنَ الْمَدِينَةِ، وَإِذَا كَانَتْ مُقِيمَةً بِمَكَّةَ فَكَيْفَ تَكُونُ مُحْرِمَةً مَعَهُ بِسَرَفٍ؟، أَمْ كَيْفَ وَإِنَّمَا بَعَثَ إِلَيْهَا جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ خَطْبَهَا؟، وَهُوَ يُوهِنُ الْحَدِيثَ وَيُعَلِّلُهُ.

السَّابِعُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا فِي عُمَرَةِ الْقَضِيَّةِ فِي خُرُوجِهِ، وَرَجَعَ بِهَا مَعَهُ مِنْ مَكَّةَ، وَإِنَّمَا كَانَ يُحْرِمُ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ فَيُشْبِهُهُ أَنْ تَكُونَ الشُّبْهَةُ دَخَلَتْ عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ

(١) فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٣ ص ١٥٣)، وَ«الإِسْتِدْكَارِ» (ج ١١ ص ٢٥٩).

(٢) قَوْلُهُ: «وَهُمَا مُحْرِمَانِ» لَمْ يَثْبُتْ فِي رِوَايَةِ عِكْرِمَةَ، وَإِنَّمَا جَاءَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ عَنْهُ، وَأَكْثَرُ الثَّقَاتِ يَرَوْنَهُ عَنْهُ بِلَفْظِ: «وَهُوَ مُحْرِمٌ».

(٣) انْظُرْ: «الإِصَابَةَ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٤ ص ٢٢١).

أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا مُحْرِمًا مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، فَإِنَّ ظَاهِرَ الْحَالِ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا فِي حَالِ إِحْرَامِهِ. اهـ

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا عَلَى غَيْرِهِ».

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٤٩)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (ج ٥ ص ٧٨)،  
وَفِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٥٥٧)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٥٢٦)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي  
«الْأَمَالِيِّ» (١١٤)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٤٦٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ  
فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢١٣)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٥ ص ٣٥٠)،  
وَالْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (٢٨١٠)، وَابْنُ بُكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ١١٤)،  
وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ق/٥٤/ط)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّيِّ بِالْآثَارِ» (ج ٧  
ص ١٧٧)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤٨٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ»  
(ج ٤ ص ٢٢٧)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ١٤٩) مِنْ طَرِيقٍ نَافِعٍ عَنِ  
ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى عِلْمِ السَّنَنِ» (ج ١ ص ٥١٢).

وَتَابَعَهُ: سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَا يَتَزَوَّجُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يَخْطُبُ

عَلَى غَيْرِهِ».

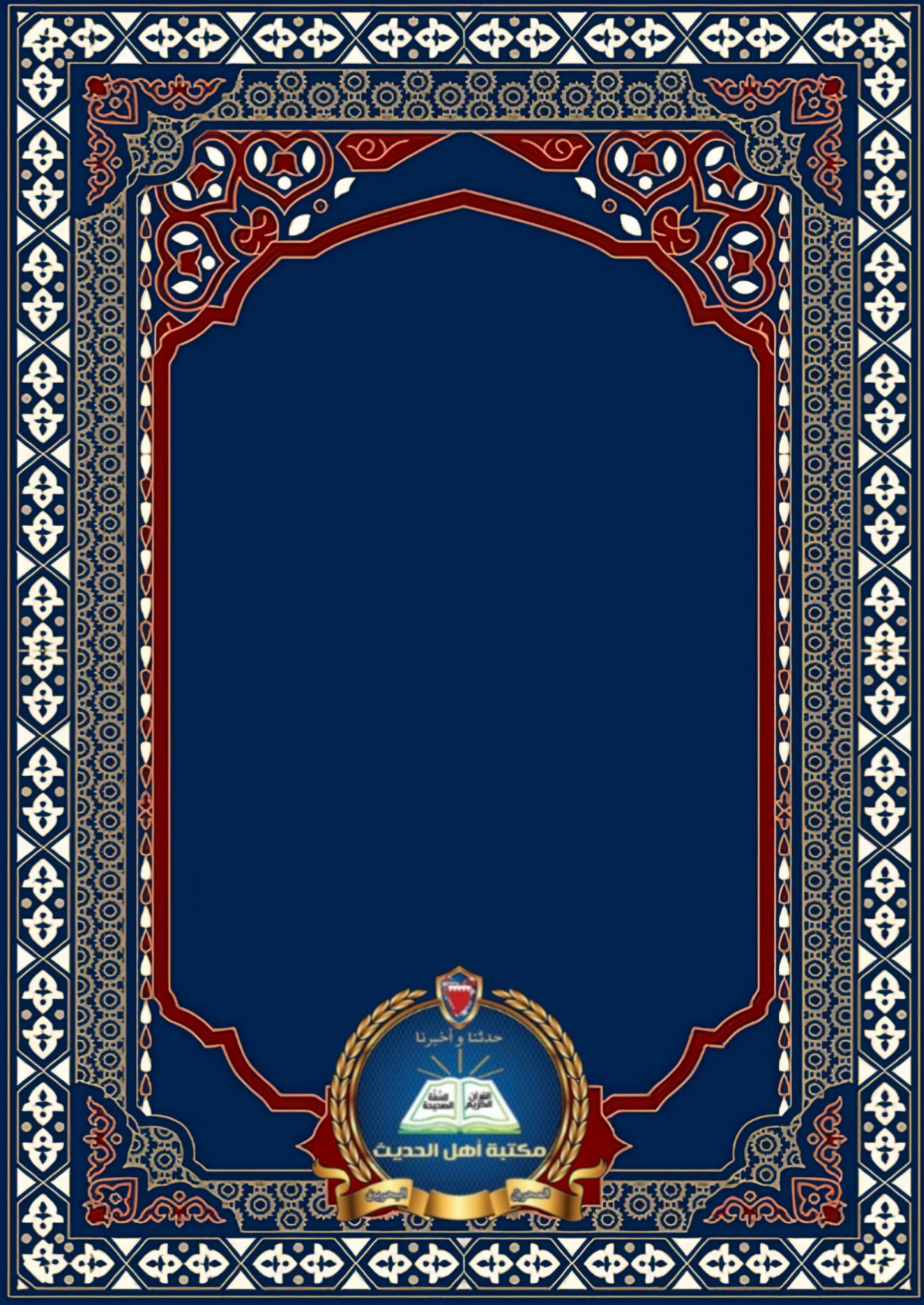


أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٥٤ - التَّمْهِيدُ) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرِ  
بْنِ رَاشِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِهِ.  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.



## فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ، أَوْ يُزَوَّجَ، وَبَيَانُ عِلَّةِ حَدِيثِ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ)، وَأَنَّهُ شَازٌّ لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.....	٦



حدثنا و أخبرنا



مكتبة أهل الحديث

البيان